

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع265د

تاريخ القرار: 16 ماي 2016

## قرار

بتاريخ 16 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع265د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة

المدعى عليها: شركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة " بتاريخ 27 أفريل 2016 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه إلى حين البت في أصل النزاع.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد919د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 02 ماي 2016 والموجهة الى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عد938د بتاريخ 04 ماي 2016.

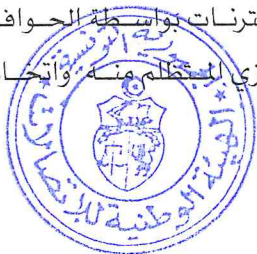
#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن ' تقدمت بتاريخ 27 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد344د تضمنت تظلمها من العرض التجاري المسوق من قبل " تحت تسمية " facebook plus" والذي يخول للمشارك الإبحار على شبكة الفايسبوك ويوتيوب وتويتر ومشاهدة مقاطع الفيديو بسعة 2 جيجابايت مقابل 4 دينارات شهريا ، وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التحفيزي المتظلم منه وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع التنصيص على النفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت " تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من العرض التجاري المتعلق بخدمات الأترنات للهاتف الجوال والمسوق من قبل " " تحت تسمية "facebook plus" والذي يخول للمشارك الإبحار على شبكة الفايسبوك ويوتيوب وتويتر ومشاهدة مقاطع الفيديو بسعة 2 جيجابايت مقابل 4 دينارات شهريا مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بمخالفة التعريف المطبقة عليه للتعريف المحددة من طرف الهيئة بمقتضى قرارها عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها مدعية بأن سبق للهيئة أن أشعرت خصيمتها بضرورة الكف عن اقتناء خدمات الأترنات بواسطة الحوافز المسندة، وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه في خصوص العرض التحفيزي المتظلم منه واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة إلى حين البت في أصل القضية.



وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ  
بتاريخ 18 أفريل 2016 تحت عد 2336 عدد تضمن معاينة الإشهار الوارد بالموقع  
الإلكتروني لشركة " أوريدو تونس " والخاص بالعرض التجاري " facebook plus " .

وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية بأن مطلب الحال لا يستند  
لأي سند قانوني أو واقعي دافعة بعدم تعرض خصيمتها لشروط اتخاذ التدابير الوقائية وخاصة  
شرطي التأكد ومسألة حصول أضرار لا يمكن تداركها دافعة بأن دعوى الحال تستوجب  
القيام بأبحاث وتحريات وهو ما يخرجها عن مناط التدابير الوقائية مستشهدة بقرار رئيس الهيئة  
عد 237 عدد الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 21 أفريل 2016، وانتهت إلى طلب الحكم  
برفض المطلب.

### الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم  
منه إلى حين البت في أصل النزاع.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى  
رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها وأن يكون مبني على  
أسباب جدية تهدف إلى منع حصول أضرار يصعب تداركها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المرفوعة به أن المدعية لم تتعرض لا  
بالتلميح ولا بالتصريح إلى نوعية الأضرار التي لا يمكن تداركها والحاصلة لها من وراء ترويج  
عرض الحال، واتجه تفرعاً على ذلك رفض المطلب.

### ولهذه الأسباب

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة  
الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

